المعوقات الاجتماعية لسيادة القانون في الظروف الاستثنائية دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية

م.م.امل عبد الحسن علوان
كلية التربية للبنات

الخلاصة

المعوقات الاجتماعية لسيادة القانون في الظروف الاستثنائية ظاهرة اجتماعية قانونية وتكاد تتفق علماء الاجتماع والقانون على انها مشكلة عالمية لا ينفرد بها مجتمع دون آخر بغض النظر عن درجة نمو تلك المجتمعات ، فهي تنمو في أوقات الأزمات والحروب . ولقد مهدت عوامل متعددة لنمو هذه الظاهرة وانتشارها في المجتمع العراقي في مقدمتها احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما أفرزته الحروب الثلاثة التي خاضها المجتمع العراقي الذي لم يستقر منذ أكثر من أربعة عقود رافقتها السياسات الحكومية الخاطئة وتدخل دول الجوار الإقليمي فضلاً على غياب الحس الوطني والمواطنة لدى المواطنين والمنفذين لسيادة القانون .

تحدد مجتمع البحث للدراسة الميدانية على عينة من المثقفين والعاملين في أجهزة القضاء والشرطة إذ بلغ عدد المبحوثين (٢٢٥) موزعة على (٧٥) من أساتذة الجامعة وطلابها وقد ارتأت الباحثة ان يكونوا من لهم دراية بالقانون فوقع الاختيار على أساتذة وطلاب جامعة القادسية (كلية القانون وكلية الآداب) ، و(٧٥) من مديرية شرطة الديوانية ، و(٧٥) من العاملين في الدوائر العدلية في محافظة الديوانية مركز القضاء . وقد كانت مدة الدراسة الميدانية ٢٠١٣/٣/١ إلى ٢٠١٣/٦/١.

هدفت الدراسة إلى :.

١. معرفة أشكال انتهاك القانون في الظروف الاستثنائية .

٢. محاولة التعرف على الأسباب التي جعلت من المجتمع العراقي مجتمعا متأزما .

٣ـ معرفة دور الضوابط الاجتماعية (العرف ، الدين) في التعويض عن ضعف القانون في الظروف الاستثنائية .

٤. التعرف على أوضاع النظام العام والحريات الشخصية في الظروف الاستثنائية .

٥. تحديد ابرز النتائج السلبية لهذه الأزمة على المجتمع والشخصية العراقية .

٦ـ تقديم دراسة علمية ، ربما تساعد أصحاب القرار في الدولة العراقية على إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق النظام وسيادة القانون .

٧. معرفة تأثير الظروف الاستثنائية على سيادة القانون .

٨. تحديد ما هي القوانين الاستثنائية ، ومدى ضرورتها للمجتمع .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من **الاستنتاجات** كان من أهمها : .

١ـ كان للنظام السابق تأثير كبير في ترسيخ ثقافة العنف والقتل بين أبناء الشعب العراقي ، وبهذا يكون مسؤولاً عن الفوضى التي تحصل الآن في العراق

٢ـ ان تدخل دول الجوار الإقليمي في الشأن العراقي كان من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز حالات قد تكون سبباً لغياب سلطة القانون في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

٤ـ ان انهيار النظام السياسي في العراق واحتلاله من قبل الأمريكان وما نتج عنه من تدمير للمؤسسات الحكومية وخصوصاً الأمنية منها ، سبب فراغا امنيا واضحا وكان ذلك دافعا إلى كثير من أبناء المجتمع العراقي إلى ان يسلك سلوكا فوضوياً.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدمت الباحثة مجموعة من **التوصيات و المقترحات** إلى ألأجهزة المعنية : .

فمن أهم التوصيات

١. تنظيف أجهزة الشرطة والجيش من الأفراد والمنتسبين الذين يثبت ولائم للنظام السابق .

٢. خضوع القوانين للمراجعة الشاملة وخاصة ما يتعلق منها بالقوانين التي يعد البعض منها تقييدا للحريات إلى حد ما .

٣. التأكيد على تبادل التعاون الأمني والاستخباراتي لدول الجوار الإقليمي والمساعدة على ضبط الحدود لمنع دخول المتسللين والإرهابيين .

٤ـ إشراك رؤساء العشائر والقبائل العراقية في حفظ الأمن وزيادة حضورهم في المسرح السياسي للحكومة إضافة إلى تقوية العلاقات بين العشائر العراقية مع الحفاظ على القيم العشائرية لما لذلك من انعكاسات على أفراد المجتمع وبالتالي على الوضع الأمني للعراق.

٥. تعزيز دور رجال الدين من خلال الخطب والمواعظ والبرامج الدينية في بث روح الأخوة والمحبة والتسامح ونبذ الطائفية وكل أشكال العنف .

٦. القضاء على الفقر والبطالة من خلال رفع المستوى المعاشي للمواطن وتوفير فرص للعاطلين ودعم برامج الرعاية الاجتماعية وتوزيع ثروات البلاد توزيعاً عادلاً بين كافة المواطنين والاهتمام بالتنمية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية لتوفير اكبر قدر من العمل للعاطلين .

٧. الارتقاء بمستوى أداء أجهزة قوى الأمن الداخلي وتطويرها وحسن إعدادها وتسليحها بما يمكنها من ضبط الأمن والنظام والحفاظ على سيادة القانون وحماية الحدود العراقية .

أما أهم مقترحات

١. تعديل المناهج المدرسية لمادة التربية الإسلامية بما ينسجم وطبيعة المرحلة التي يمر بها العراق ، وإشاعة ثقافة الإسلام الصحيح في التسامح والعيش بسلام والتفاعل مع الأديان السماوية الأخرى ونبذ العنف والتطرف الديني وإقصاء الآخر .

٢. التنسيق بين الجامعات العراقية وبين مديريات الشرطة لتبني مشاريع لإصدار صحف وملصقات تدعو إلى التسامح الديني والتعايش السلمي بين طوائف الشعب .

٣ـ تشجيع مراكز البحوث العلمية على إصدار بحوث ودراسات تخص سيادة القانون واحترامه من قبل مؤسسات الدولة والمواطن .